

بنوك الظل وتطور مخاطرها في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2009)

Shadow banking and the evolution of their risks in the light of the global financial crisis (2007-2009)

قرفي عمار، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، guerfiomambf55@yahoo.fr

شريط عثمان، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، cheriet_athmane@yahoo.com

Abstract

ملخص

Shadow banking, or the so called shadow banks, is a financial system that has extended, notably, in recent years. The importance of these banks has increased after the global financial crisis (2007-2009). This paper aims at providing an overview on shadow banks through highlighting their risks and the different methods of their regulation. The results of this investigation show that the risks of these banks are higher than their advantages, which has affected negatively global financial stability.

Keywords: Shadow banking; Shadow banking risks; global financial stability; Financial crisis.

بنوك الظل أو ما يسمى بالظل البنكي هو نظام مالي توسع بشكل سريع في السنوات الأخيرة، وتضاعفت أهميته عقب الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، وهدف هذه الورقة البحثية هو محاولة التعرف على هذه البنوك بالتركيز على أهم مخاطرها، وسبل تنظيمها، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن بنوك الظل كانت مخاطرها أكثر من مزاياها، ما أثر على الاستقرار المالي العالمي بالسلب.

الكلمات المفتاحية: بنوك الظل، مخاطر بنوك الظل، الاستقرار المالي العالمي، الأزمة المالية.

تاريخ الاستلام 2017/12/26 تاريخ المراجعة 2018/07/01 تاريخ قبول النشر 2018/10/18

مقدمة:

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين نمو مؤسسات مالية جديدة موازية وتؤدي أنشطة شبيهة جدا للبنوك التقليدية (التجارية)، إلا أنها لن تتعرض لنفس المتطلبات التنظيمية ولا تخضع لأية متطلبات احترازية ورقابية كالبنوك التقليدية، حيث تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة المالية، وعرفت في أوساط المفكرين وعلماء الاقتصاد بـ: "بنوك الظل" أو "الظل البنكي Shadow Banking".

ومصطلح "بنوك الظل" بدأ استخدامه بشكل واسع في بداية الأزمة المالية لعام 2007-2009، منذ ذلك بدأت مختلف البلدان والمنظمات الدولية تهتم ببنوك الظل، وإدخال إصلاحات تنظيمية لمتابعة مخاطر هذه البنوك، وبناء على ما سبق نسعى من خلال هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي مخاطر بنوك الظل في ظل التطورات المالية بعد الأزمة العالمية 2007-2009؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد ببنوك الظل، وما هي أسباب تطورها؟
- ما هي مخاطر بنوك الظل، وما سبل تنظيمها للحد من مخاطرها؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

- بنوك الظل كانت أكثر نموا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- مخاطر بنوك الظل تؤثر سلبا على الاستقرار المالي العالمي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار المفاهيمي المتعلق ببنوك الظل، ومعرفة قنواتها وأسباب تطورها؛
- الوقوف على أهم مخاطر بنوك الظل وسبل تنظيمها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع بنوك الظل ودورها في إحداث الأزمة المالية العالمية، ومحاولة الهيئات المالية الدولية والمنظمات المالية الحكومية التنظيم والحد من مخاطر

هذه البنوك بعد أن أصبحت ظاهرة عالمية، وقدرتها على التمدد بصورة كبيرة في جميع أنحاء العالم عبر الأسواق المالية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

خطة البحث:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على بنوك الظل، من خلال عدة محاور، وفي هذه المحاور يتم التطرق لتعريف بنوك الظل، تطورها، وأيضاً أهم قنواتها ومخاطرها وسبل تنظيمها، وأوردنا في نهاية البحث النتائج والتوصيات لتنظيم هذه البنوك.

1. ماهية بنوك الظل:

بنوك الظل تعددت تعاريفها وفقاً لاختلاف وجهات نظر الكثير من الاقتصاديين والهيئات المالية الدولية، لذلك سوف نذكر البعض منها، ومن هذه التعاريف ما يلي:

- البنك المركزي الأوروبي (ECB) في تقريره لعام 2012 عرف بنوك الظل على أنها: "وسيط الائتمان خارج النظام البنكي المنظم، وأكد السمة الأساسية للتحايل على هذا التنظيم"⁽¹⁾.
- كما تم تعريفها بأنها: "جميع الوسطاء الماليين غير البنكيين الذين يقدمون خدمات مماثلة لخدمات البنوك التجارية التقليدية"⁽²⁾.
- وبالتالي فنوك الظل هي: "نظام الوساطة الائتمانية التي تنطوي على الأنشطة خارج النظام البنكي العادي، والتي لا تخضع للرقابة التنظيمية من قبل البنك المركزي والهيئات الرسمية للدولة، وتتعامل بالأنشطة غير المنظمة.

وتتمثل الجوانب الرئيسية الأربعة لهذه الوساطة فيما يلي⁽³⁾:

أ. تحويل آجال الاستحقاق: الحصول على أموال قصيرة الأجل للاستثمار في أصول أطول أجلاً؛

ب. تحويل السيولة: مفهوم مشابه لتحويل آجال الاستحقاق، يعني ضمناً استخدام خصوم شبه نقدية لشراء أصول يكون بيعها أصعب مثل القروض؛

قرفي عمار وشريط عثمان

- ج. **الرفع المالي:** هو الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة ويحقق الربح من الفرق بين القيمتين، واستخدام أساليب مثل اقتراض الأموال لشراء أصول ثابتة لتعظيم المكاسب (أو تقليل الخسائر) المحتملة لأي استثمار؛
- د. **نقل مخاطر الائتمان:** تحمل مخاطر عجز أحد المقترضين على السداد ونقلها من منشئ القرض إلى طرف آخر.

2. تطور بنوك الظل وأسباب ظهورها:

1.2. تطور بنوك الظل:

كثير من الاقتصاديين يرون بأن مصطلح بنوك الظل يرتبط بالأعمال المالية المشبوهة والغير العادلة وربما يرتبط بالأعمال المالية الإجرامية، إلا أننا نجد في واقع الأمر أن هذا العمل سبق المعاملات البنكية العادية وكان جزءاً من النظام المالي لفترة من الزمن في الكثير من البلدان، وكانت نشأته أواخر عام 1960 و 1970 على شكل صناديق أسواق المال التي كانت بمثابة بديل لبنوك الودائع، ومن الأشكال القديمة للظل البنكي نجد: (محلات الرهن، وتعاونيات الائتمان) التي سبقت ظهور البنوك التقليدية⁽⁴⁾، كما تطورت نتيجة تطور التعاملات المالية وظهور أدوات الهندسة المالية وتغير القوانين الخاصة بالنظام البنكي في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً لمجلس الاستقرار المالي العالمي (FSB)، منذ عام 2000 نمت حجم المعاملات في نظام الظل البنكي بشكل كبير، إلى غاية الأزمة المالية لعام 2008 عندما بدأ استخدام مصطلح "بنوك الظل" على نطاق واسع في بداية هذه الأزمة، و قدر مجلس الاستقرار المالي تعاملات هذه البنوك في الولايات المتحدة عام 2007 حوالي 25 تريليون \$، لكنه انخفض إلى 24 تريليون \$ عام 2008، أما على المستوى العالمي أنخفض من 50 تريليون \$ عام 2007 إلى 47 تريليون \$ عام 2008، إلا أنه ارتفع إلى 51 تريليون \$ عام 2011، وفي عام 2012 ذكر تقرير "بلومبيرغ" أن تعاملاته وصلت إلى 67 تريليون \$ عالمياً⁽⁵⁾.

كما شهد الحجم الكلي للنظام الظل البنكي العالمي نهاية عام 2013، نمواً بنسبة 6.8 في المائة، ما قيمته 4.8 تريليون دولار مقارنة بسنة 2012، وواصلت الأصول العالمية في المؤسسات المالية المصنفة كبنوك للظل لـ 26 دولة اتجاهاً تصاعدياً، وصلت إلى حوالي 36 تريليون \$ عام 2014، كما يبينه الجدول رقم (1)⁽⁶⁾.

المجدول رقم (1): حجم الأصول المالية للوسطاء الماليين لـ 26 دولة.

متوسط النمو السنوي (2011-2014، %)	النمو في عام 2014 (على أساس سنوي، %)	حجم في 2014 (تريليون \$)	
5.6	6.4	135	البنوك
6.3	9.0	68	الوسطاء الماليين الآخرين (OFIS)
6.3	10.1	36	بنوك الظل

Source: Financial Stability Board (FSB), Global Shadow Banking Monitoring Report 2015, 12 November 2015, P.9.

إذا نلاحظ من خلال هذه الأرقام والتحليل بأن بنوك الظل زادت أهميتها وكانت أكثر شدة بعده الأزمة المالية العالمية.

2.2. الأسباب التي أدت لبروز وتطور بنوك الظل:

يقودنا التحليل الاقتصادي القياسي أن نمو الظل البنكي يرتبط بعدد من العوامل المشتركة، التي دفعتها للتطور بشكل سريع خاصة في السنوات الأخيرة قبل الأزمة المالية 2007-2009 أو بعدها ومن هذه الأسباب نجد ما يلي:

- تشديد الرقابة على النظام البنكي التقليدي يدفع بالمؤسسات للبحث على بدائل أخرى للتمويل من خلال الوساطة غير البنكية⁽⁷⁾؛

- في ظل ميل عوائد السندات الحكومية للانخفاض نجد المستثمرين يبحثون عن الأصول ذات العوائد المرتفعة التي توفرها بنوك الظل؛

- التهرب من الوساطة المالية الرسمية التي تتعرض للمزيد من فرض الضرائب؛

- معاملات بنوك الظل توفر أسعار الفائدة أعلى على الودائع من البنوك التجارية⁽⁸⁾؛

- دافع السرية الذي توفره بنوك الظل للمتعاملين والأشخاص من أجل إخفاء ثرواتهم؛

- بعض الشركات تلجأ لبنوك الظل وذلك لعدم إمكانية حصولها على القروض من البنوك العادية أو عملية الموافقة تتطلب ضمانات كبيرة أو تأخذ وقتاً طويلاً جداً؛

- دافع تجنب الإجراءات التنظيمية، حيث تحاول بنوك الظل في سعيها لتحقيق الربح تجنب هذه الإجراءات خاصة ما تعلق بالاحتياطي المطلوب على الودائع والقيود المفروضة على سعر الفائدة؛

- صاحب الأزمة المالية تشديد الرقابة على البنوك التجارية وقواعد العمل بها، ما دفع إلى هروب الأموال من البنوك التقليدية إلى بنوك الظل سعياً وراء أعلى الأرباح.

3. المؤسسات التي تندرج ضمنها بنوك الظل، وخصائصها:

في هذا المحور سوف نذكر أهم المؤسسات المالية والهيئات التي تندرج ضمنها بنوك الظل، ويتم التعامل بها على نطاق واسع في الدول المتقدمة والدول الناشئة على حد سواء.

1.3.1. المؤسسات المالية والهيئات التي تندرج ضمنها بنوك الظل:

تتضمن بنوك الظل كل من المؤسسات المالية غير البنكية ومعظمها تعمل خارج إطار الرقابة البنكية المفروضة من قبل البنوك المركزية، وعملاتها المالية لا تندرج ضمن بنود الميزانية العمومية كالبنوك العادية، ومن أهم المؤسسات المالية التي تندرج ضمنها بنوك الظل نجد المؤسسات التالية:

1.1.3. شركات السمسرة: التي تقوم بتمويل أصولها باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء "الريبو" (repo) وطبقاً لاتفاق إعادة الشراء، تقوم المؤسسة التي في حاجة ماسة إلى الأموال ببيع الأوراق المالية وتتعهد بشراؤها مرة أخرى في الأجل القصير، ويكون سعر الشراء أكبر من سعر البيع وهو ربح الطرف الثاني، والفرق في الأسعار بين البيع والشراء يشبه وظيفياً الفائدة على القروض⁽⁹⁾.

1.3.2. سوق المشتقات المالية: وهي سوق قائمة على المعاملات الافتراضية بالأساس، وترتبط بمضاربات مستقبلية آجلة لتعاملات شبه وهمية، بالإضافة إلى نوعيات مستحدثة من المعاملات المالية، وتديرها أساساً المؤسسات المالية الكبرى وشركات التأمين الضخمة خاصة الأمريكية.

1.3.3. شركات الائتمان: هي الشركات التي تقوم بجمع الأموال من الأفراد الأثرياء والشركات واستثمارها في مجموعة من الأدوات الائتمانية، تعتمد على الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة وتحمل مخاطر أعلى من القروض المصرفية العادية.

1.3.4. صناديق التحوط: هي صناديق استثمارية إستراتيجية تقوم على المتاجرة في الأسهم بناء على مركزين ماليين، الأول طويل بشراء الأسهم التي يتوقع أن ترتفع قيمتها ويحتفظ بها إلى أن يبيعها بالثمن المتوقع، والثاني قصير الأجل وهو ما يسمى البيع على المكشوف، بحيث يبيع أسهم يتوقع انخفاضها ليعيد شرائها في وقت لاحق مع الاعتماد على الرفع المالي بغرض للاستثمار⁽¹⁰⁾.

1.3.5. صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال (MMFs): هي صناديق الاستثمار التي تستثمر في أوراق سوق المال السائلة (سندات قصيرة الأجل بشكل عام مدة أقصاها سنة

واحدة⁽¹¹⁾، أو أوراق مالية مضمونة برهن عقاري في أسواق رأس المال، أو عقد ديون قصيرة الأجل في شكل أوراق مالية حكومية، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية من الشركات⁽¹²⁾.

6.1.3. صناديق الاستثمار المتداولة (ETF) Exchange Traded Funds: تتمثل أصول هذه الصناديق بمحفظة استثمارية تتشكل من مجموعة الأوراق المالية المكونة لمؤشر معين قائم مثل: "مؤشر داو جونز" أو "ستاندرد أند بورز"، أو مؤشر يتم إنشاؤه من قبل صندوق الاستثمار نفسه، الأمر الذي يجعلها أداة استثمارية جذابة بالنسبة للمستثمرين.

7.1.3. المؤسسات المالية غير المصرفية: هي شركات لا تخضع لمواثيق البنك الذي يجمع الأموال من المدخرين لتقديم القروض للمقترضين، والوضع التنظيمي لهذه المؤسسات يمكن أيضا أن تختلف اختلافا كبيرا حسب طبيعة عملها، وتتمثل هذه المؤسسات في بنوك الاستثمار وصناديق الأسهم الخاصة، وشركات التأمين على السندات والأدوات الاستثمارية المهيكلة، ووسطاء التمويل العقاري مثل شركة الرهن العقاري "فاني ماي" في الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن أن تباع سندات قصيرة الأجل التي تستخدمها لتمويل الاستحواذ على الرهون العقارية على المدى الطويل⁽¹³⁾، ولها نفس أدوار البنوك والوساطة الائتمانية.

8.1.3. أنشطة السوق ما بين البنوك (Inter-bank market activities): يتم إنشاء بديل آخر للودائع الرسمية باستخدام سوق ما بين البنوك، وعلى الرغم من اسمها، إلا أن العديد من المشاركين في هذه السوق ليست البنوك بل هي الشركات الكبيرة كالشركات القابضة وشركات التمويل المشترك، ويمكن أن تقوم مثلها مثل البنوك العادية بالإقراض وتخضع لبعض ترتيبات الودائع الرسمية، دون أن تخضع للقيود على أسعار الفائدة بالنسبة للودائع ودون إجبارها على تحمل الكثير من التكاليف التنظيمية⁽¹⁴⁾.

9.1.3. شركات التمويل المصغرة (Microfinance companies): وهي تنظيم منفصل عن الشركات المالية المرخصة، تقوم بتقديم التمويلات الصغيرة الحجم للمقترضين الصغار خاصة في المناطق الريفية في الصين⁽¹⁵⁾.

10.1.3. شركات الضمان (Guarantee companies): مهمتها توفير الضمانات المالية، بما في ذلك تسهيل المعاملات المالية لبنوك الظل عن طريق نقل مخاطر الائتمان للشركة الضامنة، ما يقلل بشكل عام من متطلبات رأس المال للبنوك مما يجعل هذه القروض مضمونة، وقد تشعبت مهام العديد من شركات الضمان وأصبحت تقوم بتقديم قروض مباشرة.

11.1.3. المخلات التجارية ومختلف الجهات المقرضة غير رسمية: تقوم بدور مهم لإقراض بعض الأسر والشركات الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع أخرى من المقرضين الذين يعملون بشكل غير رسمي بما في ذلك الأقارب والأصدقاء، وجميعيات الأحياء.

يبقى من الصعب الحصول على بيانات عن قنوات الإقراض التي تعتمد عليها بنوك الظل وأغلبها قنوات غير رسمية، وقد جمعنا البعض منها فقط وأهمها من خلال هذه الدراسة.

2.3. خصائص بنوك الظل:

الطبيعة المالية لبنوك الظل وتركيباتها تختلف عن البنوك العادية، وتميزها في معاملاتها عن باقي البنوك الأخرى، لذلك فمن الخصائص التي تتميز بها بنوك الظل نجد العناصر التالية:

- تقلب دور الوساطة المالية، فعن طريق بنوك الظل يمكن للمقرض الاقتراض من المستثمرين من خلال إقراض القطاع الخاص مباشرة، أو بشكل غير مباشر من خلال شركات الائتمان وبنوك الاستثمار وشركات الضمان؛

- تختلف سبل تمويل رؤوس الأموال من طرف بنوك الظل مقارنة مع البنوك التقليدية، حيث يرتبط المشاركون في بنوك الظل بسلسلة متتابعة من المؤسسات، وتتحصل غالبا على أموالها من المستثمرين الذين لديهم سيولة ضخمة، لذلك يطلق عليهم مستثمري الجملة؛

- تمارس عملياتها البنكية بعيدا عن رقابة السلطات النقدية ودون الحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي، أو الضمانات التي تقدمها الحكومات للبنوك، وعدم خضوعها إلا في حدود ضيقة لإشراف الجهات التنظيمية والرقابية؛

- لا يمكنها الاقتراض في حالات الطوارئ من البنك المركزي وليس لديها المودعين التقليديين لتأمين الأموال في حالة الحاجة للسيولة الطارئة، وانعدام القدرة في الحصول على دعم رسمي لتوفير السيولة، بما يساعد على الحيلولة دون بيع الأصول اضطراريا بأقل من سعرها.

- النظام المصرفي التقليدي يكلف الكثير من النفقات على الحكومة، ولكن في النظام الموازي أو الظل البنكي لا يمكن تحمل هذا النوع من التكاليف؛

- أسعار فائدة الظل البنكي أقل من أسعار فائدة النظام البنكي التقليدي على الأموال الممنوحة من قبله، كما لا تتطلب شروط كبيرة للحصول على الأموال⁽¹⁶⁾؛

- المعدل السنوي لنمو الظل البنكي أعلى من معدل نمو البنوك التقليدية، حسب ما تم التطرق له سابقا في تطور بنوك الظل.

4. مخاطرها بنوك الظل وسبل تنظيمها:

1.4.1. مخاطر بنوك الظل:

تحتوي بنوك الظل على عدد من المزايا منها: توفير تمويل بديل للمؤسسات، تخفيض النفقات الحكومية، وتعزيز كفاءة السوق، إلا أن مخاطرها أكثر من مزاياها لطبيعة عملها البعيد عن الرقابة الرسمية، واعتمادها على المجازفة لتحقيق أكبر ربح ممكن، ما أدى للتعجيل في حدوث الأزمة المالية 2007-2009، وهذا ما أدى بالهيئات المالية العالمية دق ناقوس الخطر بخصوص مخاطر هذه البنوك، ومن هذه المخاطر نجد ما يلي:

1.1.4. المخاطر النظامية: المخاطر النظامية تنطبق على بنوك الظل كالبنوك التجارية الأخرى، خاصة عندما تشكل بنوك الظل جزء من سلسلة الوساطة المالية التقليدية أو تكون مملوكة مباشرة من قبل البنوك التجارية، أو استفادتها بصورة مباشرة من دعم البنوك التقليدية (صریحة أو ضمنية)، بالإضافة إلى ذلك هناك روابط غير مباشرة من خلال قناة السوق، عن طريق تعامل البنوك التقليدية بالمنتجات والأدوات المالية التي يتم طرحها في السوق من قبل بنوك الظل أو العكس، وفي حالة حدوث اختلالات مالية في أحد القطاعين نتيجة أزمة غير متوقعة (كالأزمة الأخيرة) قد تؤدي إلى انتشار العدوى في كامل النظام المالي⁽¹⁷⁾.

2.1.4. خطر الرافعة المالية والدورات الاقتصادية: عندما تكون أسعار الموجودات عالية والهوامش على التمويل المضمون منخفضة، فبنوك الظل تسهل رافعة مالية عالية خلال فترات الإجهاد، كما نجد بنوك الظل عملياتها المالية تكون خارج إطار اللوائح التنظيمية ونقص الشفافية يؤدي إلى زيادة الرافعة المالية، التي تسهم في عدم الاستقرار وضعف السوق المالي⁽¹⁸⁾.

3.1.4. مخاطر الائتمان: كثير من العملاء الذين لا يستطيعون الحصول على قروض من البنوك العادية يلتجئون إلى بنوك الظل، وبالتالي فهذه البنوك يمكن أن تشارك في الصناعات أو المشاريع التي تعاني من العوائد الضعيفة، خاصة عندما تزيد مع ارتفاع معدلات الفائدة المدفوعة على القروض، وبالتالي يزداد احتمال خطر التخلف عن السداد أو مخاطر الائتمان.

4.1.4. مخاطر السوق: فبنوك الظل تتعامل غالبا مع الأسر والشركات والمقترضين من خلال أسواق رأس المال عن طريق الأدوات المالية المهيكلية والمشتقات، وهذه الأدوات عرضة للتقلبات الدورية في أسعارها نتيجة عدم القدرة على التنبؤ المحكم بتغيرات مؤشرات المالية، كما تتعرض هذه الأدوات إلى التسعير غير العادل من طرف وكالات التصنيف الائتماني مما يزيد من خطر السوق.

5.1.4. مخاطر أسعار الفائدة: تواجه بنوك الظل مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بعدم تطابق آجال الاستحقاق، ولإغراء العملاء بغرض التعامل معها تقوم بمنح أسعار فائدة أعلى على الودائع التي تتلقاها وعادة ما تكون قصيرة الأجل، وتمنح قروض على المدى الطويل بأسعار فائدة منخفضة، وباستمرار هذه العملية تؤدي إلى خسارة رأسمالها⁽¹⁹⁾.

6.1.4. مخاطر السيولة: فخطر السيولة في بنوك الظل ينشأ أساساً من عدم تطابق آجال الاستحقاق ونوعية الإدارة، كما ترتبط هذه المخاطر بعدم وجود المقرض الأخير في حالة حاجتها الطارئة للسيولة والسحب المفاجئ للمودعين لأموالهم، كما أنه من الصعب إجراء تقييم كامل لجودة الأصول الأساسية المتعلقة بالمنتج المالي؛

7.1.4. خطر عدم تماثل المعلومات: كثير من المعاملات المالية لبنوك الظل الطرفين فيها ليس لديهم نفس المعلومات، وأيضاً عدم إمكانية العملاء التعرف على الوضعية المالية للمصرف والشائعات المضرة حول جودة أصوله، بإمكانها التأثير على قدرة بنوك الظل في استقطاب الأموال؛

8.1.4. خطر انعدام الإفصاح والشفافية: تميل بنوك الظل إلى التعتيم والتعقيد في معاملاتها المالية، حيث تتسم بنقص في الإفصاح والشفافية عن قيمة أصولها (أو أحياناً حتى ماهية الأصول)، وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالحوكمة وهياكل الملكية بين البنوك وبنوك الظل⁽²⁰⁾.

9.1.4. الخطر الأخلاقي: منح قروض لمؤسسات ذات ملاءة مالية ضعيفة من طرف بنوك الظل قد يزيد من مديونية القطاع الخاص اتجاه بنوك الظل، ما يزيد من تعثر الشركات المقترضة لأنها ستزيد احتمال التخلف عن سداد قروضها، وهذا قد يؤدي إلى أزمة مالية داخلية تؤثر على مكونات الاقتصاد ككل، وتكون سبباً لتدخل الحكومة من أجل انقاذ الاقتصاد وبالتالي انقاذ هذه البنوك من الانهيار، ما يؤدي إلى تفاقم الخطر الأخلاقي.

10.1.4. خطر المراجعة التنظيمية: تم تقسيم النموذج المعتاد للوساطة المالية والائتمانية وفقاً لبنوك الظل إلى مؤسسات قانونية مستقلة التعامل ومقسمة إلى عدة خطوات من العملية الائتمانية، بدلاً من تركها تحت سقف مؤسسة واحدة، هذه التجزئة تولد تنافس البنوك والمؤسسات غير البنكية مع بعضها البعض أثناء تنفيذ تقريباً نفس المهام، لذلك أصبحت العديد من البنوك التقليدية تستخدم بشكل كبير التسهيلات التي تقدمها بنوك الظل، كما تقدم بنوك

الظل تمويل شبيه بالتمويل المقدم من طرف البنوك التقليدية، كالتحويل على المدى القصير، وهذا من شأنه زيادة المخاطر التنظيمية بعيدا عن رقابة البنك المركزي.

11.1.4. مخاطر السمعة: بالزيادة في القروض المتعثرة التي تواجهها بنوك الظل يزداد احتمال فقدان مكانة وسمعة هذه البنوك في الأوساط المالية والاقتصادية، فالقروض المتعثرة في بنوك الظل مرتفعة بشكل كبير، فبالرغم من عدم وجود خطر فقدان الائتمان، إلا أنها قد تواجه مخاطر فقدان السمعة في الأوساط المالية والمتعاملين الاقتصاديين.

12.1.4. خطر انعدام المقرض الأخير: تتميز بنوك الظل بانعدام القدرة على الحصول على دعم رسمي لتوفير السيولة من المؤسسات الرسمية كالبنك المركزي، بما يساعد على الحيلولة دون بيع الأصول اضطراريا بثمن بخس أوقات الأزمات والحاجة الماسة للسيولة الطارئة، وافتقارها بصورة شبه تامة إلى رأس المال لاستيعاب الخسائر أو النقد اللازم للتعويض.

إذا من خلال دراسة هذه المخاطر نصل إلى أن بنوك الظل لها دور كبير في التأثير بالسلب على الاستقرار المالي العالمي وهذا ما لاحظناه خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

2.4. سبل تنظيم بنوك الظل:

جرت محاولات محمومة في العالم لتنظيم وتقنين عمليات بنوك الظل خاصة بعد الأزمة المالية 2007-2009، وذلك لتأمين النظام المالي العالمي من مخاطر انتشار المنتجات المالية لهذه البنوك، التي تتصف بأنها غير مؤمنة بشكل جيد، حيث وضعت إصلاحات تنظيمية وسياسات تحوطيه للاقتصاد الكلي وإطار تنظيمي لبنوك الظل.

في ماي 2010، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في جمع ونشر بيانات عن نظام الظل البنكي، كما أجرى مجلس الاستقرار المالي العالمي عام 2012 ثاني أكبر عملية مراقبة عالمية لفحص بيانات الوساطة الائتمانية غير البنكية في 25 دولة، و تم وضع إطار تنظيمي لنظام الظل البنكي العالمي للحد من مخاطره، ونشر أربعة تقارير للرقابة منذ عام 2012، و كانت قمة قادة مجموعة 20 التي عقدت في واشنطن العاصمة حول الأسواق المالية والاقتصاد العالمي في 14-15 نوفمبر 2008، قد وضعت مبادئ الإصلاح المشتركة ترتبط ببنوك الظل، وأثار قادة مجموعة ال 20 رسميا النقاش حول بنوك الظل للمرة الأولى بـ قمة سيول في نوفمبر عام 2010، حيث هدفت إلى ما يلي⁽²¹⁾:

- وضع المتطلبات التنظيمية للسيطرة على عدوى المخاطر بين البنوك الرئيسية وبنوك الظل؛

- التنسيق وتعزيز التعاون الدولي في مجال التنظيم والرقابة للخدمات التي تقدمها بنوك الظل؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز التنظيم السليم والنزاهة في الأسواق المالية والتعاون الدولي؛
- تنفيذ المزيد من الإجراءات والتعليمات وتقديم التوصيات بشأن السياسات لتحسين التنظيم؛
- تعيين جهاز للاستقرار المالي كسلطة تنظيمية عالمية للرقابة والإشراف على بنوك الظل عام 2011.

5. نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا نصل إلى النتائج التالية:
- أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى تطور الوساطة الائتمانية غير البنكية عن طريق بنوك الظل، وزاد نموها ومخاطرها لعدم إحكام الرقابة على معاملاتها من قبل السلطات الرسمية؛
 - عدم وجود الشفافية الكافية في مصادر واستخدامات بنوك الظل يمكن أن تخلق مخاطر خفية، مثلما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛
 - يرتبط نمو بنوك الظل، بعدم قدرة القطاع البنكي التقليدي من تلبية الحاجات المتزايدة للطلب على الاستثمار من طرف القطاع الخاص؛
 - تعتبر بنوك الظل الأسرع نمواً في العالم ويقارب نموها نمو القطاع المالي الرسمي، وبالتالي تشكل خطر كبير على الاستقرار المالي الداخلي والخارجي؛
 - إذا من خلال النتائج المتوصل إليها نصل إلى الإجابة على الفرضيتين السابقتين، المتمثلتين في:
 - بنوك الظل كانت أكثر نمواً بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
 - مخاطر بنوك الظل تؤثر سلباً على الاستقرار المالي العالمي.

6. المقترحات:

- من أهم المقترحات التي يجب الأخذ بها للحد من مخاطر بنوك الظل نجد ما يلي:
- لا بد من إنشاء نظام عالمي لتبادل المعلومات في أسرع وقت في مجال تنظيم عمل بنوك الظل بين المنظمات والهيئات المالية الدولية والهيئات الوطنية الرسمية؛
 - تحتاج البلدان الناشئة لتحسين قدرتها على التواصل والتنسيق مع شركائها والمؤسسات المالية الدولية بخصوص تنامي مخاطر بنوك الظل والعمل على الحد منها؛
 - العمل من أجل وضع صورة متكاملة عن تفاصيل النظام العالمي لبنوك الظل، والعلاقة بينها وبين النظام البنكي العادي لكل بلد على حدا؛

- العمل على التمييز بين الاختلافات الأساسية لبنوك الظل في الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة، وتوضيح القواسم المشتركة لكل منهما، من أجل تحديد بدقة مخاطرها؛
 - وضع المتطلبات التنظيمية للسيطرة على عدوى المخاطر بين البنوك الرئيسية وبنوك الظل؛
 - التنسيق وتعزيز التعاون الدولي في مجال التنظيم والرقابة للخدمات التي تقدمها بنوك الظل؛
 - تعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز التنظيم السليم والنزاهة في الأسواق المالية والتعاون الدولي؛
 - تنفيذ المزيد من الإجراءات والتعليمات وتقديم التوصيات بشأن السياسات لتحسين التنظيم.
- خاتمة:**

أصبحت بنوك الظل ظاهرة عالمية بعد الأزمة المالية الأخيرة والمشكلة الأساسية في هذه البنوك هي أنها قادرة على التمدد بصورة كبيرة، طالما هناك فرصة لتحقيق المزيد من الأرباح وعدم الرقابة الكافية عليها، ولهذا السبب فإنها غالباً ما تكون مرشحة لأن تولد فقاعات مالية كبيرة للمخاطر تنتظر الانفجار في أي وقت، لذلك يجب العمل على اتخاذ خطوات فعالة للحد من تنامي مخاطر هذه البنوك.

هوامش وإحالات:

1) Zheng Liansheng, The Shadow Banking System of China and International Regulatory Cooperation, New Thinking and the New G20 Series PAPER NO. 6, new_thinking_g20_no6, MARCH pdf; 2015, p. 2. Available at: https://www.cigionline.org/sites/..new_thinking_g20_no6.pdf.

2) Sebastian Andrei Labes, Shadow Banking In China and Its Implications In The Global Financial Recession, "Alexandru Ioan Cuza" University, Doctoral School of Economics and Business Administration Iasi, Romania, 2015, P. 2.

3) Kodres Lora, Back to Basics: What Is Shadow Banking?, Finance & Development, Volume 50 published by IMF, 2013, p. 53. Available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/...pdf/basics>.

4) Geithner, Timothy. F, Reducing Systemic Risk in a Dynamic Financial System, Speech given at the Economic Club of New York, New York City, 9 June 2008, p. 3. Available at: www.bis.org/review/r080612b.pdf

- 5) FSB, Global shadow banking monitoring report, 2012, P 10. Available at: www.fsb.org/2012/11/r_121118c/
- 6) FSB, Global shadow banking monitoring report, 2014, P 9. Available at: www.fsb.org/wp-content/uploads/r_141030.
- 7) Antoine Bouveret, A Comparison of the US and European Shadow Banking Systems: What Can We Learn?, European Securities and Markets Authority, Shadow Banking: A European Perspective, 2013, p. 2. Available at: https://www.city.ac.uk/___/pdf.../Bouveret_Comparison-US-and-...
- 8) Michael F. Martin, China's Banking System: Issues for Congress, Congressional Research Service, 7-5700, www.crs.gov, R42380, CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, February 20, 2012, p. 34. Available at: <https://fas.org/sgp/crs/row/R42380.pdf>
- 9) Edward V. Murphy, Shadow Banking: Background and Policy Issues, Congressional Research Service, 7-5700, R43345-pdf, December 31, 2013, p. 2. Available at: <https://fas.org/sgp/crs/misc/R43345.pdf>
- 10) Henri Bourguinat- la tyrannie des marchés / essai sur l'économie virtuelle – Economica – 1995 – PP. 37-38.
- 11) Philipp Eckhardt and Dr. Bert Van Roosebeke, Shadow Banking, Green Paper COM (2012) 102, Centrum fur Europäische Politik, cepPolicyBrief_KOM_2012_102_Shadow_Banking-pdf, 19 March 2012, p. 1. Available at: www.cep.eu/.../cepPolicyBrief_KOM_2012_102_Shadow_Bankin...
- 12) Edward V. Murphy, Op.Cit, p. 2.
- 13) Zheng Liansheng , Op.Cit, p. 2.
- 14) Douglas Elliott, Yu Qiao, Shadow banking in China: A primer, The Brookings Institution, Economic Studies, March 2015, p. 2. Available at: <https://www.brookings.edu/wp.../Elliott-Shadow-Banking-2>.
- 15) Douglas Elliott, Op.Cit, p. 1.

-
- ¹⁶⁾ Noeth, B. J., & Wolla, S. A. Traditional versus shadow banking Page One Economics Newsletter: Federal Reserve Bank of St. Louis, 2012, pp.1-2.
- ¹⁷⁾ FSB, Global shadow banking monitoring report, 2014, P. 10. Available at: www.fsb.org/wp-content/uploads/r_141030.
- ¹⁸⁾ International Monetary Fund, Shadow Banking Around The Globe: How Large, And How Risky?, October 2014, p. 68.
- ¹⁹⁾ Edward V. Murphy, Op.Cit, p. 10.
- ²⁰⁾ Sebastian Andrei Labes, Op.Cit, P. 4.
- ²¹⁾ Zheng Liansheng, Op.Cit, pp.1-2.